

Distr.
GENERAL

S/1999/579
19 May 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٢١٢ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ "بغية مواصلة مساعدة حكومة هايتي عن طريق دعم الشرطة الوطنية الهايتية والإسهام في إضفاء الطابع الاحترافي عليها، ... بما في ذلك توجيه الأداء الميداني للشرطة الوطنية الهايتية وتعزيز قدرة المديرية المركزية لقوة الشرطة على إدارة المعونة المقدمة إليها من المصادر الثنائية والمتعددة الأطراف". وفي ذلك القرار، طلب المجلس إليّ أن أقدم تقريرا عن تنفيذ القرار كل ثلاثة أشهر من تاريخ اتخاذه وحتى انتهاء ولاية البعثة.

٢ - ويغطي هذا التقرير أنشطة بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي والتطورات التي جرت في منطقة البعثة منذ تقديم تقريرتي المؤرخ ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٩ (S/1999/181). ويتضمن التقرير أيضا، حسبما طلب في الفقرة ١١ من القرار ١٢١٢ (١٩٩٨)، توصيات أولية بشأن إمكانية الانتقال إلى أشكال أخرى للمساعدة الدولية، لكي ينظر فيها المجلس. وتستند هذه التوصيات إلى المشاورات المستمرة التي يجريها ممثلي في هايتي ورئيس البعثة، جوليان هارستون مع "فريق أصدقاء الأمين العام بشأن هايتي" وهم الأرجنتين وشيلي وفرنسا وفنزويلا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية، وأولا وقبل كل شيء مع السلطات الهايتية والشرطة الوطنية الهايتية.

ثانيا - الحالة السياسية

٣ - حدثت، خلال الفترة قيد الاستعراض، عدة تطورات سياسية في هايتي مع استمرار بذل الجهود دون هوادة من أجل التوصل إلى حل لحالة الجمود السياسي. وتحقيقا لهذه الغاية، أجرى الرئيس رينييه بريفال محادثات مع زعماء تحالف أحزاب المعارضة الذي يطلق عليه "الملتقى التشاوري" فضلا عن المنظمات الشعبية ومنظمات رجال الأعمال والمنظمات العمالية. وسعى ممثلي، والمدير التنفيذي للبعثة المدنية الدولية في هايتي، والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وممثلو "أصدقاء هايتي" ورئيس كوستاريكا السابق، أوسكار أرياس، أيضا إلى إيجاد أساس مشترك لالتقاء وجهات نظر جميع الأطراف المعنية.

٤ - وانسحبت منظمة الشعب المناضل من الملتقى التشاوري ومن المحادثات مع الرئيس بريفال في نهاية شباط/فبراير ١٩٩٩ بسبب خلافات مع أعضاء التحالف الآخرين. وعقب اغتيال واحد من أعضاء مجلس الشيوخ التابعين لمنظمة الشعب المناضل جان إيضون توسان، في ١ آذار/ مارس، استبعدت المنظمة وجود أي إمكانية للعودة إلى المفاوضات. وواصلت منظمة الشعب المناضل إدانة خطاب الرئيس بريفال الذي ألقاه في ١١ كانون الثاني/يناير وأعلن فيه انقضاء مدد ولاية أعضاء الجمعية الوطنية (باستثناء ثلث أعضاء مجلس الشيوخ) وجميع السلطات المحلية، ووصفت المنظمة الخطاب بأنه بمثابة انقلاب (انظر S/1999/181، الفقرتين ٣ و ٤). وفشلت منظمة الشعب المناضل حتى الآن في توضيح موقفها من المشاركة في الانتخابات المقبلة توضيحاً تاماً.

٥ - وفي ٢٦ شباط/فبراير، رفضت محكمة النقض قضية مرفوعة من أعضاء البرلمان اعترضوا فيها على إعلان الرئيس بريفال انقضاء مدة ولايتهم، بعد أن قررت المحكمة أنه ليست لديها السلطة التشريعية للبت في النزاع القائم بين البرلمان والرئيس. ورفع البرلمان دعوى أخرى ضد الرئيس بريفال بشأن نفس المسألة، وما زالت تلك القضية معروضة على المحكمة المدنية في بورت - أو - برنس.

٦ - وفي ٦ آذار/ مارس، توصل الرئيس بريفال وممثلو الملتقى التشاوري إلى اتفاق بشأن مبادئ إنشاء مجلس انتخابي مؤقت جديد وحكومة جديدة. وفي ١٦ آذار/ مارس، عيّن الرئيس أعضاء المجلس الانتخابي المؤقت التسعة، ومن بينهم محامون وأطباء وأعضاء من قطاع رجال الأعمال وأحد الناشطين السابقين في مجال حقوق الإنسان. وكان أربعة من الأعضاء التسعة في المجلس ممن تمتعوا بعضوية مجالس انتخابية مؤقتة سابقة. وأدى أعضاء المجلس الانتخابي المؤقت المكلفون بتنظيم الانتخابات التشريعية والمحلية الجديدة اليمين أمام محكمة النقض في ٢٣ آذار/ مارس. وفي حين طعنت بعض أحزاب المعارضة في مشروعية عملية الانتقاء فإن أحداً لم يتشكك بصورة خطيرة في النزاهة الشخصية للأعضاء.

٧ - وفي ٢٥ آذار/ مارس، أعلن رئيس الوزراء، جاك - إدوارد أليكسس، تشكيل وزارته الجديدة المكونة من ١٥ وزيراً وخمسة وزراء دولة. وبالإضافة إلى رئاسة الإدارة الجديدة، يتولى السيد أليكسس أيضاً منصب وزير الداخلية. وجرى استبقاء وزيرين أساسيين من الحكومة السابقة، وهما وزير الخارجية ووزير المالية. وأعيد أيضاً تعيين ثلاثة وزراء دولة للأمن العام، والشباب والرياضة، والسياحة. ووصف السيد أليكسس إدارته بأنها مؤقتة وقال إن أولويتها العليا هي تنظيم الانتخابات التشريعية والمحلية.

٨ - وتعهد أعضاء المجلس الانتخابي المؤقت المعينون حديثاً بالتشاور مع جميع القطاعات السياسية والرابطات المهنية والمجتمع المدني بشأن إصدار مرسوم انتخابي جديد (نظراً لعدم وجود برلمان يتولى سن قانون في الوقت الحالي). وعقد أعضاء المجلس، منذ إنشائه، محادثات مع عدد من الأحزاب السياسية. بيد أن حزب لافانمي لافالاس، حزب الرئيس أريستيد السابق، ومنظمة الشعب المناضل رفضا حتى الآن التفاوض معهم. ومن الضروري الاضطلاع بعملية المشاورات بقدر من الاستعجال لإتاحة إجراء الانتخابات قبل نهاية

العام. وفي هذا الوقت، توجد بعض الدلائل على أن الجولة الأولى للانتخابات ستجرى في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩.

٩ - وعقب طلب المجلس الانتخابي المؤقت المساعدة التقنية من الأمم المتحدة، قام موظف من شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية بزيارة هايتي في بعثة تقييم انتخابية في الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ نيسان/أبريل. ونتيجة لتوصياته، سيقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى المجلس الانتخابي المؤقت فريقاً تقنياً مكوناً من مستشار تقني أقدم وخبراء استشاريين يعملون لمدة قصيرة. وسيقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً متطوعاً من متطوعي الأمم المتحدة لكل مكتب من مكاتب الانتخابات الموجودة في المقاطعات وعددها ١١ مكتباً. وتجري أيضاً مناقشة وجود مستشارين آخرين، أي جهة تنسيق انتخابية وثلاثة مستشارين إضافيين للمجلس الانتخابي المؤقت في بورت - أو - برنس. ومن الطبيعي أن قدرة الأمم المتحدة على نشر المستشارين الانتخابيين وتقديم المساعدة الانتخابية الإضافية إلى حكومة هايتي، إذا طلبتها، تعتمد على توافر الأموال من المانحين المهتمين. وقد تلقى المجلس الانتخابي المؤقت إعلانات بتبرعات مالية ودعم سوقي من عدد من المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف. وقد أنشأ ممثلي فعلا لجننتين، حسبما أوصت شعبة المساعدة الانتخابية: مجموعة من السفراء لرصد تقدم الانتخابات وفرقة عمل تقنية تجتمع بانتظام لمناقشة المشاكل اليومية خلال فترة الانتخابات.

١٠ - وفيما يتعلق بالأمن، حدثت بعض التطورات المزعجة منذ تقديم تقرير الأخير، بما في ذلك تنظيم عدة مظاهرات وعمليات إقامه متاريس وإضرابات وحوادث عنف. وأسهم عدد من عمليات قتل الشخصيات البارزة أو محاولة قتلهم في تصور زيادة انعدام الأمن في البلد. ففي ٢٠ نيسان/أبريل، أطلق الرصاص على عضو في منظمة شعبية، منظمة القوى الشعبية الشبابية المتحالفة مع لافانمي لافالاس، فلقى حتفه، ويزعم أن ضباط الشرطة قد قاموا بذلك. وبالرغم من أن الشرطة الوطنية الهايتية قد أنكرت أي تورط في القتل فقد أشعل هذا القتل نيران المظاهرات التي اتضح فيها وجود مشاعر معادية للشرطة في بورت - أو - برنس لفترة استمرت بضعة أيام. وفي ٢٢ نيسان/أبريل، لجأ ثلاثة نواب سابقين في منظمة الشعب المناضل إلى سفارة شيلي وغادروا هايتي بعد ذلك. وزعم أحدهم أنه جرى إطلاق الرصاص على منزله وأن النيران قد أشعلت في سيارته. وأعرب القطاع الخاص وعدد من منظمات المجتمع المدني عن الأسف لزيادة انعدام الأمن والمظاهرات العنيفة في الشوارع. وقد احتج أيضاً بعض الزعماء الحكوميين علناً على العنف.

١١ - وفي حين أن كل حادث تعرض للمبالغة فيه من جانب وسائل الإعلام الحرة في هايتي كما يجوز أن التقارير عن الأحداث وردود الفعل عليها قد جرت المغالاة فيها، فمن الواضح أن حالة الأمن في هايتي قد تدهورت ليس في العاصمة فقط بل أيضاً في المقاطعات. وتشمل العوامل المؤدية إلى ذلك شدة اليأس الاقتصادي والاحباط السياسي. ويستبعد عامة السكان من العملية الاقتصادية الرسمية وتشعر بأنها مستبعدة من العملية السياسية أيضاً. ويعني الإفلات من العقاب، وهو نتيجة سوء سير عمل النظام القضائي، أنه لا توجد إلا مشبطات ضئيلة أمام الأنشطة الإجرامية. كما أن المناورات السياسية بشأن الحالة قد جعلتها أسوأ

مما هي عليه. ويحتمل أن يزداد انعدام الأمن في الفترة المفضية إلى إجراء الانتخابات ما لم يضطلع بالمسؤولية وتتخذ على الفور إجراءات فعالة وتوجد قيادة قادرة على الحد منها. ويبدو أن الاضطرابات في هايتي تعكس التوترات السائدة بين مختلف القوى السياسية في البلد. وفي حين يمكن لهيئة الشرطة الهايتية الحديثة العهد الصغيرة أن تبذل قصاراها من أجل احتواء الاضطراب والحد من التوتر، وستفعل ذلك، فإن المسؤولية الرئيسية عن التخفيف من حدة التوتر تقع بالقطع على عاتق الزعماء السياسيين السابقين والحاليين في هايتي.

ثالثا - نشر بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي وعملياتها

١٢ - من الجدير بالذكر أن مجلس الأمن قرر، عند إنشائه بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي، أن يتكون قوام البعثة من عدد يصل إلى ٣٠٠ من أفراد الشرطة المدنية، بما في ذلك وحدة شرطة خاصة قوامها ٩٠ فردا يتم نشرها ومعها الأفراد اللازمون للدعم، لمواصلة تقديم المساعدة إلى حكومة هايتي، عن طريق دعم الشرطة الوطنية الهايتية والإسهام في إضفاء طابع الاقتدار المهني على عملها. وفي ١٢ أيار/ مايو، كان عنصر الشرطة المدنية في البعثة يضم ٢٨٠ فردا من ١٠ بلدان (انظر المرفق).

١٣ - ولا يزال عنصر الشرطة الفني منتشرا في بورت - أو - برنس وفي جميع المقاطعات التسع، كما أن وحدة الشرطة الخاصة لا تزال تركز في العاصمة. ويستمر تدريب الشرطة الوطنية الهايتية وفق الأسس التي وضعت في بداية البعثة، ولا يزال يشكل، بالتنسيق مع برنامج توجيه بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي، حجر الزاوية في مساهمة البعثة في إضفاء طابع الاقتدار المهني على الشرطة الوطنية الهايتية. وتواصل البعثة تعاونها الوثيق مع إدارة التدريب (مديرية المعاهد والتدريب) التابعة للشرطة الوطنية الهايتية ومع الشركاء الدوليين الآخرين بغية كفالة اتساق التدريب.

١٤ - وظل ضباط الشرطة المدنية يواصلون تدريب الشرطة الوطنية الهايتية في مجالات عملها اليومي التي تشمل أعمال الشرطة المجتمعية والسيطرة على التجمعات والعلاقات بين القضاء والشرطة وحفظ السجلات وكتابة التقارير. وتسدى المشورة الفنية أيضا إلى قيادة الشرطة الوطنية الهايتية على مستوى الضباط المشرفين. ولا يزال أفراد الشرطة المدنية يكلفون بأداء مهام في مكاتب المدير العام والمفتش العام. وقد أقيمت صلات وثيقة، أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، بين وحدة السيطرة على التجمعات (فرقة التدخل وحفظ النظام) ووحدة الشرطة الخاصة التابعة للأمم المتحدة. ويدرب أفراد الشرطة المدنية نحو ٤٠٠ من ضباط الشرطة المدنية كل أسبوع على مختلف جوانب أعمال الشرطة، وذلك كجزء من عملية توجيه الأداء الميداني للشرطة الوطنية الهايتية.

١٥ - وتوفر بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي، بالتعاون مع الشرطة الوطنية الهايتية، التدريب في مجال مراقبة الحدود من خلال مشروع الحدود (مشروع الدرغ) (انظر S/1999/181، الفقرة ١٥). وقد أشار المدير العام للشرطة الوطنية الهايتية إلى أن المراقبة الوثيقة لحدود البلاد ستظل تحظى بالأولوية خلال الفترة الانتخابية المقبلة. ولا تزال الشرطة تستخدم الزوارق الخمسة من طراز زودياك التي أمدتها بها البعثة في الأعمال التي تضطلع بها على امتداد الساحلين الشمالي والجنوبي. ويشرف ضباط الشرطة المدنية على استخدام الشرطة الوطنية الهايتية لتلك الزوارق.

١٦ - وتواصل البعثة تنسيق أنشطتها على نحو وثيق مع أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبرامج الثنائية، من قبيل برامج فرنسا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية. وتتعاون البعثة تعاوناً وثيقاً أيضاً مع البعثة المدنية الدولية في هايتي في رصد مدى احترام قوة الشرطة لحقوق الإنسان؛

١٧ - كما سبق إبلاغ مجلس الأمن، كانت إحدى الطائرات العمودية من طراز MI-8، تقل ستة أفراد من الشرطة الوطنية الأرجنتينية وسبعة أفراد من الشركة الدولية لإيجار الطائرات العمودية المحدودة، طرفاً في حادث وقع في ١٤ آذار/ مارس ١٩٩٩ لقي فيه جميع الأشخاص الذين كانوا على متنها والبالغ عددهم ١٣ شخصاً حتفهم بصورة مأساوية. وكانت الطائرة العمودية تشارك في عملية لإحضار شخص أصيب إصابة خطيرة من لابادي، الواقعة على الساحل الشمالي، إلى بورت - أو - برنس. وتجري حكومة هايتي تحقيقاً رسمياً في ملابسات ذلك الحادث. وسيعقب ذلك تحقيق تجريه الأمم المتحدة.

رابعا - الشرطة الوطنية الهايتية

١٨ - أُلقت المظاهرات وعمليات الاحتجاج المصحوبة بالعنف خلال الفترة المشمولة بالتقرير أعباء أشد وطأة مما هو مألوف على الشرطة الوطنية الهايتية التي اتسم أداؤها بالكفاءة المهنية. ومنذ شباط/فبراير، قُتل ثلاثة ضباط وهم يؤدون واجبهم. وقد ظلت الشرطة الوطنية الهايتية محايدة سياسياً، رغم الضغوط الإضافية التي تتعرض لها قوة الشرطة الفتية هذه.

١٩ - وفي ضوء الاضطرابات التي شهدتها البلاد في الآونة الأخيرة، اتخذت الشرطة الوطنية الهايتية تدابير لتعزيز أنشطتها المتعلقة بالشرطة المجتمعية؛ فزادت عدد دورياتها في مناطق التوتر في بورت - أو - برنس وضاعفت وتيرة الاجتماعات مع السلطات المحلية، فضلاً عن أنها شرعت في عقد اجتماعات في هذا الصدد مع المنظمات الشعبية.

٢٠ - ولا تزال التقارير تشير إلى إساءة المعاملة خلال عمليات الاعتقال والاستجواب، رغم أن الشرطة الوطنية الهايتية أحرزت تقدماً كبيراً في الحد من ذلك. ولا تزال مكافحة تورط الشرطة في الاتجار بالمخدرات وفي غيره من الأنشطة الإجرامية تشكل أولوية عليا لدى المفتش العام. فمنذ ١٩ كانون الثاني/يناير أوقف ١١٦ فرداً من أفراد الشرطة عن العمل وفصل ٧٤ آخرون بسبب سوء سلوكهم.

٢١ - وتشن بعض القوى السياسية الهجمات على الشرطة الوطنية الهايتية في إطار ما يعتقد أنه حملة ترمي إلى زعزعة استقرار الشرطة والتقليل من شأنها؛ ففي ٢٧ نيسان/أبريل، اعتقل مدير إذاعة تي مون (Radio Ti Moun)، وهي إذاعة وثيقة الصلة بلافانمي لافلاس، واتهم بحيازة منشورات تتضمن تشهيراً بوزير الدولة لشؤون الأمن العام. وقد أدان لافانمي لافلاس اعتقاله ووصفه بأنه غير ديمقراطي. وأفرج عنه لاحقاً. وقد أعرب ممثلي علنا عن قلقه إزاء أية محاولة تستهدف المساس بالحياد السياسي للشرطة الوطنية وتقل من فعاليتها.

٢٢ - وقد أعاد الرئيس بريفال تعيين المدير العام للشرطة الوطنية الهايتية لفترة ثلاث سنوات أخرى، مما سيساعد في كفالة استمرار قيادة الشرطة. وبغية تخفيف حدة التوترات في هايتي، فلا بد من أن يوضع فوراً حد لمحاولات زعزعة استقرار الشرطة الوطنية الهايتية من خلال شن الهجمات على قيادتها، وبصفة خاصة إنهاء الحملة التي تقلب الرتب الدنيا على الرتب القيادية.

٢٣ - ولم يُعين بعد خلف لمدير الشرطة القضائية الذي استقال في آب/أغسطس ١٩٩٨. ويتعاون المدير المؤقت تعاوناً وثيقاً مع لجنة يرأسها المفتش العام، مكلفة بتعزيز الشرطة القضائية. وتركز اللجنة اهتمامها على إدخال التحسينات في ثلاث مجالات هي: الإدارة والعمليات والتدريب.

٢٤ - وفي ٤ أيار/مايو، تخرج من أكاديمية الشرطة الوطنية ١٥٠ ضابطاً من الدفعة العاشرة للطلاب العسكريين. وكانت تلك أول دفعة تلقت جزءاً كبيراً من تدريبها على يد مدربين هايتيين؛ مما يدل على مدى التطور الذي حققته الشرطة الوطنية الهايتية. وتشجع البعثة، استعداداً لرحيلها، الشرطة الوطنية الهايتية في بورت - أو - برنس وفي المقاطعات، على تولي قدر أكبر من مسؤولية تدريب ضابطها. ويبلغ قوام وحدة الشرطة الوطنية في هايتي نحو ١٠٠ ٦ فرد في الوقت الراهن.

٢٥ - ومن الجدير بالذكر أنه قد تم، وفقاً لقرار مجلس الأمن ٩٧٥ (١٩٩٥) المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، إنشاء صندوق استئماني للأمم المتحدة لتمكين الدول الأعضاء من تقديم التبرعات من أجل دعم الشرطة الوطنية الهايتية. وطلب المجلس، في قراره ١٢١٢ (١٩٩٨)، من جميع الدول أن تساهم في الصندوق. ومن المأمول فيه أن يجري، بموافقة المانحين، تجديد رصيد هذا الصندوق (الذي حول الجزء الأكبر منه إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعيين ونشر مستشاري الشرطة لمساعدة المدير العام والمفتش العام ومقار المقاطعات ولتمويل إعادة تأهيل مراكز الشرطة في سائر أنحاء البلد)، حتى يتمكن من تقديم الدعم إلى البرامج والمساهمة في إضفاء طابع الاقتدار المهني على الشرطة الوطنية الهايتية، بما في ذلك معالجة المسائل الأمنية المتصلة بفترة الانتخابات المقبلة. وإني أحث جميع الدول الأعضاء على أن تنظر في دعم هذا الجانب البالغ الأهمية من بناء المؤسسات في هايتي من خلال التبرعات.

خامسا - نظام العدالة

٢٦ - مما يدعو إلى الأسف، كما لاحظت في تقريرتي السابقتين (انظر S/1999/181، الفقرة ٣٨ و S/1998/1064، الفقرة ٣١) أن قدرا ضئيلا من التقدم قد أحرز في إصلاح النظام القضائي، إذ أن الإصلاح القضائي لم يواكب إعداد الشرطة الوطنية الهايتية. وهناك وجوه ضعف بنيوية أساسية في النظام تقوض سيادة القانون والحريات المدنية. ويظل عدم وجود نظام قضائي يؤدي عمله بصورة ملائمة أهم العقبات التي تحول دون حماية حقوق الإنسان لجميع الهايتيين حماية فعالة.

٢٧ - وقد عُيّن كاميل لويلان، وهو محام سابق في مجال حقوق الإنسان، وزيرا جديدا للعدل في ٢٥ آذار/مارس. وفي مؤتمر صحفي عُقد في ٢٠ نيسان/أبريل، تعهد وزير العدل ووزير الدولة لشؤون الأمن العام بتحسين إدارة العدالة وبسط الأمن العام خلال الأشهر التسعة القادمة. بيد أن السيد لويلان لاحظ أن إصلاح القضاء الحق لن يحدث دون انتخاب برلمان جديد.

٢٨ - وفي ٢٢ نيسان/أبريل، أقيم احتفال بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة لمذبحة عام ١٩٩٤ التي وقعت في غونيفز وهي من ضواحي وابوتو. وفي ذلك الاحتفال، أشار وزير العدل إلى أن إعداد الدعوى ضد المدعى عليهم قد قطع شوطا طويلا، وأن تاريخ المحاكمة سيعلن في غضون شهر.

٢٩ - وفي ٢ آذار/مارس، أصدر رئيس مكتب المدعي العام والمتابعة القضائية تقريراً عن أنشطة مكتبه. وحسبما ورد في ذلك التقرير، أنفق ما يزيد على ٥٨ مليون غورد من أصل ٦٠ مليوناً قدمتها حكومة هايتي لمساعدة ضحايا الانقلاب العسكري، وصُرف الجزء الرئيسي من هذا المبلغ لتمويل برامج المساعدات الاجتماعية وإنشاء التعاونيات والمحال التجارية في المجتمعات المحلية. وشدد رئيس المكتب على أن مكتبه سيواصل تقديم المساعدة القانونية إلى ضحايا الانقلاب العسكري.

٣٠ - وفي ١ نيسان/أبريل، استهل مستشار دولي، برعاية البعثة المدنية الدولية في هايتي، فترة ستة أشهر ثانية يعمل فيها مستشارا إداريا وماليا لمكتب أمين المظالم. ويواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم الدعم إلى المكتب في مجال السوقيات وقدرا من الدعم المالي. ولا يزال عدم توافر التمويل الكافي يشكل أهم عقبة تعرقل فعالية سير عمل المكتب. وظل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقدم المساعدة الفنية أيضا إلى إدارة السجون وهو يعمل على استكشاف فرص دعم الإصلاح القضائي بالتشاور مع السلطات الهايتية.

سادسا - الأنشطة الإنمائية

٣١ - أعدت الإدارة الجديدة في هايتي برنامج عمل قصير الأجل يركز من ناحية على إجراء انتخابات حرة ونزيهة، ومن ناحية أخرى على تلبية الاحتياجات العاجلة لأشد قطاعات السكان فقرا. ونظرا

للتحديات التي واجهت الميزانية في أعقاب الأزمة السياسية والدستورية على مدى العامين السابقين، تعين على الحكومة أن تعتمد على توافر الأموال من المانحين من أجل المضي قدماً في خططها. بيد أنه من المؤكد أن الصعوبة التي يواجهها الآن معظم المانحين في صياغة برامج جديدة سوف تجعل من تحقيق الأهداف التي تتوخاها الحكومة أمراً محضاً بالمشاكل. وتجري حالياً مناقشات مع المانحين بغية التوصل إلى حل لهذه المعضلة.

٣٢ - وأحرزت الوكالات التابعة للأمم المتحدة تقدماً ملحوظاً في الأنشطة التي تقوم بها كل منها على حدة، في الوقت الذي واصلت فيه بذل جهودها المشتركة. وفي اجتماع رأسه المنسق المقيم لمنظومة الأمم المتحدة (وهو أيضاً نائب ممثل الأمين العام)، جرى الاتفاق على زيادة تدعيم هذا الجهد توطئة لإعداد تقييم قطري موحد. ويعد ذلك خطوة رئيسية في إطار برنامج الإصلاح الذي طرحه الأمين العام من أجل إنشاء إطار عمل للمساعدة الإنمائية للأمم المتحدة. وسيجري الاضطلاع بهذه الممارسة بالتعاون الوثيق مع حكومة هايتي وممثلي مجتمع المانحين. وسيكون هذا الإطار أيضاً مكمل لإطار العمل الإنمائي القطري للبنك الدولي. ومن المتوقع الانتهاء من إعداد التقييم القطري الموحد بحلول نهاية هذا العام. وبذلك سيتوافر للوكالات التابعة للأمم المتحدة العناصر اللازمة لها من أجل تحديد معالم برنامج طويل الأجل للمساعدة الإنمائية لهايتي، ولتنسيق بين ما تقوم به من أنشطة. وعقد أيضاً فريق الأمم المتحدة لإدارة الكوارث اجتماعات منتظمة تأهباً لموسم الأعاصير. وستستفيد الأنشطة التي ستضطلع بها منظومة الأمم المتحدة خلال هذا العام في هذا المجال من مشروع جديد للمساعدة المالية والتقنية بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو المشروع الذي سيجري من خلاله، بالتنسيق مع مكتب تنسيق المساعدة الإنسانية، وضع برنامج لتعزيز قدرة السلطات الهايتية على اتقاء الكوارث وإدارتها.

٣٣ - وفي خلال الفترة المشمولة بالتقرير وفي إطار قيام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بترشيح برنامج في هايتي والبدء في برنامج جديد للتعاون، قام البرنامج الإنمائي بوضع اللامسات النهائية على أربعة مشاريع تحضيرية في مجالات الحكم، وحماية البيئة، والعمالة المنتجة، واتقاء الكوارث وإدارتها. ويعتزم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي القيام، بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة للأنشطة الإنتاجية، بتمويل مشروع طموح لدعم الحكم المحلي وحماية البيئة في المقاطعة الشمالية الشرقية.

٣٤ - ومن بين الأنشطة العديدة الأخرى التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة خلال شهري شباط/فبراير وآذار/مارس، تجدر الإشارة إلى ما يلي: قيام صندوق الأمم المتحدة للسكان، بوصفه ممثلاً لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، بتنظيم زيارة قام بها موظفون من مقر البرنامج المشترك في جنيف والشروع في برنامج يموله البرنامج المشترك، ويركز على مشكلة انتقال المرض من الأم إلى الطفل؛ وبدأت منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة برنامجاً وطنياً لتزويد الملح باليود؛ وتوقيع اتفاق هام بين حكومة هايتي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة من أجل تعزيز الزراعة المستدامة وحفظ التربة والمياه في المناطق الجبلية؛ وبدء برنامج الأغذية العالمي في كانون الثاني/يناير مشروعه الخاص بإقامة مقاصف

مدرسية، وهو المشروع الذي يتوقع أن يستفيد منه ١٢٠ ٠٠٠ طفل؛ واشترك منظمة الصحة العالمية/ منظمة الصحة للبلدان الأمريكية وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة بتشكيل فريق عمل بشأن وفيات الأمهات بغرض تقديم الدعم إلى وزارة الصحة العامة بشأن هذه المسألة؛ وقيام منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بتنظيم اللجنة المختلطة الثالثة بين هايتي واليونسكو، والتي مكنت الطرفين من الاستفادة من أوجه التعاون المتاحة، ودراسة إمكانية وضع برامج جديدة، مع القيام في الوقت نفسه بتعبئة المجتمع الدولي من أجل دعم مسألة التعليم في هايتي وهي مسألة ذات طابع ملح.

سابعا - ملاحظات

٣٥ - إن الخطوات التي اتخذت لتسوية الأزمة السياسية المدمرة الطويلة الأمد التي تركت هايتي بلا رئيس للوزراء أو حكومة فاعلة على مدى ٢١ شهرا هي خطوات تبعث على التشجيع. ومن الضروري الآن أن تشارك جميع العناصر السياسية الفاعلة ذات الصلة في هايتي مشاركة بناءة في العملية الانتخابية بما يضمن أن تكون الانتخابات المقبلة انتخابات نزيهة وتتسم بالشفافية والمصداقية. وتقع على عاتق الزعماء السياسيين في هايتي مسؤولية العمل معا على نحو يكفل تكليل هذه الانتخابات بالنجاح. ويقتضي ذلك، تحديدا، أن تكون العملية الانتخابية خالية من العنف. وآمل أن يواصل الزعماء السياسيون في البلد الحفاظ على روح التوافق التي كان من شأنها إنهاء حالة الجمود السياسي، كما آمل أن تكون الفترة المفضية إلى إجراء الانتخابات هي فترة يشارك فيها الجميع، بهدف إشراك جميع مواطني هايتي في تلك العملية.

٣٦ - وسيواجه المجلس الانتخابي المؤقت عددا من التحديات في تنظيم الانتخابات البرلمانية والمحلية قبل نهاية عام ١٩٩٩. ومن الضروري أن يقوم الزعماء السياسيون في هايتي بجهد دؤوب من أجل التغلب على هذه التحديات. ونظرا لعدم وجود برلمان فاعل، فإنه من الأهمية بمكان صدور مرسوم انتخابي وإعلان موعد إجراء الانتخابات دون إبطاء. ومما له أيضا أهميته الحيوية لإضفاء المصداقية والشفافية على العملية الانتخابية أن يتم توفير الدعم الدولي، التقني والمادي والسوقي، للمجلس الانتخابي المؤقت، وإنني أدعو الدول الأعضاء المهمة بالأمر إلى تقديم هذا الدعم. ويتطلب الأمر استجابة مواتية لطلب حكومة هايتي توفير مستشارين انتخابيين للمجلس الانتخابي المؤقت من أجل تيسير العملية الانتخابية.

٣٧ - وفي ضوء ما يحتمل حدوثه من تزايد المخاوف الأمنية في الفترة المفضية إلى إجراء الانتخابات التشريعية والمحلية، طلبت حكومة هايتي من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مساعدة الشرطة الوطنية الهايتية على ضمان ظروف آمنة أثناء فترة الانتخابات. وقدم المدير العام للشرطة الوطنية الهايتية تقريرا لهذا الغرض أوضح فيه أنه سيلزم توفير مساعدة في خمس مجالات رئيسية هي: الاتصالات، والسوقيات، والهيكل الأساسية، والحواشيب، واللوازم. وكما أشير إليه أعلاه، فإن توفير ظروف آمنة ومستقرة هو شرط مسبق للاضطلاع بحملة انتخابية حرة ونزيهة. ولذلك فمن الضروري استمرار حصول الشرطة الوطنية الهايتية على الدعم الدولي خلال هذه الفترة الحرجة من الدول الأعضاء المهمة بالأمر.

٣٨ - وفضلا عن ذلك، أعربت بعض الدوائر عن قلقها من أن انسحاب بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي أثناء فترة الانتخابات قد يقوض من الحالة الأمنية في هذه المرحلة الحساسة بوجه خاص.

٣٩ - ولقد طلب إليّ مجلس الأمن، في قراره ١٢١٢ (١٩٩٨)، أن أقدم توصيات بشأن إمكانية الانتقال إلى أشكال أخرى للمساعدة الدولية. وإنني أعتقد اعتقاداً راسخاً بأن على حكومة هايتي نفسها أن تعد العدة لتولي كامل المسؤولية عن زيادة تعزيز الشرطة الوطنية الهايتية وتحسين فعاليتها أداء مهامها. وتقوم الشرطة الوطنية الهايتية، بالتشاور مع ممثلي، بوضع برنامج للمساعدة التقنية مدته سنتان بهدف حصول هيئة الشرطة الحديثة العهد على ما يلزمها من خبرة فنية للاضطلاع بمهام التدريب وبناء المؤسسات ولضمان الاستمرارية اللازمة لجهود بعثة الشرطة المدنية في أعقاب انتهاء ولايتها. ويتوخى البرنامج المضطلع به حالياً تعيين مستشاري شرطة دوليين للعمل ليس في بورت - أو - برنس فحسب، ولكن أيضاً في جميع المقاطعات التسع. ويجري إعداد البرنامج بالتشاور مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والجهات المانحة الثنائية المهمة بالأمر والتي تشارك في تدريب الشرطة الوطنية الهايتية وتحسين قدرتها المهنية، بما في ذلك برنامج المساعدة التدريبية في مجال التحقيقات الجنائية الدولية، التابع للولايات المتحدة، وبرنامج الشرطة الملكية الكندية الراكبة التابع للوكالة الكندية للتنمية الدولية، وبرنامج ثنائي فرنسي.

٤٠ - ووفقاً لهذا الإعداد، ينبغي للشرطة الوطنية الهايتية أن تكون قادرة على الاستفادة من المعونة التي آمل أن يواصل المانحون المتعددون الأطراف والثنائيون تقديمها. ويسعى القرار ٤/١٩٩٩ الذي اتخذته المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٧ أيار/ مايو ١٩٩٩ إلى القيام، بالتشاور مع حكومة هايتي، بوضع برنامج دعم طويل الأجل لهذا البلد. ومن المأمول فيه أن يكون هذا البرنامج مكملًا لما تحقق من مكاسب على مدى العام الماضي في تنسيق الأعمال التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في هايتي على النحو المتوخى في برنامج الإصلاح الذي طرحته. وإنني على ثقة من أن ممثلي والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيكون بمقدورهما، قبل انتهاء ولاية البعثة، المساهمة في إنشاء آلية لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشرطة الوطنية الهايتية بما يرضي المانحين ويمكن المجتمع الدولي من رصد الاستثمار الكبير في هذه المؤسسة الشابة على مدى السنوات الأربع الماضية. وسيكون استمرار الجهود المبذولة من جانب "أصدقاء هايتي"، سواء في بورت - أو - برنس أو في نيويورك، جنباً إلى جنب مع الجهات المانحة الرئيسية الأخرى، الثنائية منها والمتعددة الأطراف، أمراً أساسياً من أجل إنشاء آلية ملائمة تجمع بين الأمن والتنمية.

٤١ - وفي تقريرتي المقبل عن البعثة، في آب/أغسطس، أعزم أن أقدم بياناً تفصيلياً بالتقدم المحرز صوب إعداد برنامج مستدام لدعم الشرطة الوطنية الهايتية في الإطار الأوسع نطاقاً للدعم الدولي لهايتي. ومن الجلي أن موقف حكومة هايتي هو الذي سيحدد الطابع الذي سيتخذه أي إطار من هذا القبيل.

٤٢ - وقد أحرز تقدم كبير في إنشاء هيئة للشرطة في هايتي تتسم بالاقتدار المهني ويمكن الاعتماد عليها. على أنه لا ينبغي أن يغيب عن الأذهان أن فعالية أي هيئة للشرطة لاتعتمد فحسب على مايتوافر لديها من قدرة تقنية ولكن أيضا على المناخ السياسي والاجتماعي الذي تعمل فيه.

٤٣ - وكان انعدام الإرادة السياسية حجر عثرة على طريق إصلاح نظام العدالة، الذي ينبغي أن يكون مكملا للتطوير المؤسسي للشرطة الوطنية الهايتية. وإنني أحث السلطات الهايتية على اتخاذ تدابير محددة في مجال الإصلاح القضائي والاستفادة على نحو تام من المساعدة الدولية التي قدمت في هذا المجال.

٤٤ - وإنني أعتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن تقديري للمساعدة الهامة التي وفرتها للشرطة الوطنية الهايتية البرامج التي اضطلعت بها كل من فرنسا وكندا والولايات المتحدة. وستكون هناك حاجة إلى أن تواصل هذه البلدان جهودها بعد انسحاب البعثة.

٤٥ - وأود أن أثنى على ممثلي ورئيس البعثة، السيد هارستون، وقائد الشرطة، الكولونيل غرودي، وعلى الموظفين الدوليين والمحليين العاملين تحت قيادتهما، لجهودهم المستمرة دعما لأنشطة الأمم المتحدة في هايتي.

٤٦ - وأود، في الختام، أن أشيد بشجاعة وبسالة ضحايا حادث الطائرة العمودية الثلاثة عشر الذين قضوا نحبهم في الحادث الذي وقع في ١٤ آذار/ مارس ١٩٩٩ فقدموا بذلك أعظم تضحية خدمة لقضية السلام.

مرفق

تشكيل بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدةفي هايتي في ١٢ أيار/ مايو ١٩٩٩

البلد	وحدة الشرطة الخاصة	الشرطة المدنية
الأرجنتين	١٣٣	٥
باكستان		-
بنن		٩
توغو		٧
تونس		٣
السنغال		٨
فرنسا		٣٦
كندا		٢٤
مالي		٢٠
النيجر		٥
الهند		-
الولايات المتحدة الأمريكية		٣٠
المجموع الفرعي	١٣٣	١٤٧
المجموع	٢٨٠	

